طعنات «إثيوبية» أردت «سهام» قتيلة في الصليبخات قبل تسليم الخادمة نفسها إلى المخفر

الكويت تشهد جريمة قتل بشعة.. ودعوات لفتح ملف العمالة

■ «الداخلية»: أوقفنا استقدام العمالة الإثيوبية منذ شهرين بعد 10 عمليات قتل وشروع فيه

حمود الحمدان

■ الحمدان: على الحكومة اتخاذ إجراءات استباقية قبل السماح بدخول «الخدم» إلى البلاد

خليل الصالح

■ الصالح: لا بد من وضع حد لعدوانية هذه الجالية وعدم التساهل معها لمنع تكرار الجرائم

حسين قويعان

■ القويعان: مطلوب وقفة حازمة من الداخلية تجاه العمالة وعدم التجديد لمن لديهم إقامة صالحة

عبدالله التميمي

كتب مصطفى كامل ومحمود اللافي

فُجعت الكويت أمس، بمقتل الشابة الكويتية ذات الـ19 ربيعا سهام حمود فليطح الشمري على يد خادمة اثيوبية تعمل بمنزل اسرتها وجهت لها عدة طعنات مستعينة بسكين فارقت الفتاة على اثرها الحياة وسلمت الخادمة نفسها إلى المخفر، وسط مطالبات نيابية وحقوقية بضرورة فتح ملف العمالة، واتخاذ الاجراءات الاستباقية قبل السماح بدخول «الخدم» الى البلاد.

وقالت مصادر أمنية إن الخادمة قامت بقتل الفتاة وإقفال باب الغرفة عليها وهربت قبل اكتشاف الجريمة لاحقا، مؤكدة في الوقت ذاته أن الداخلية أوقفت استقدام العمالة الاثيوبية منذ شهرين بعد 10 عمليات قتل وشروع بالقتل قامت بها خادمات اثيوبيات خلال عام ونصف.

يذكر أن المرحومة سهام حمود فليطح هي طالبة بكلية الآداب بجامعة الكويت، وبدأت منذ أيام الفصل الدراسي لها بالكلية حيث كانت من المقبولين بالفصل الأول الدراسي 2013 – 2014 في حين ساد الحزن أروقة الكلية جراء الجريمة البشعة.

وكانت اثيوبيا قامت في نوفمبر الماضي بمنع عمالتها من السفر للعمل في الكويت إلى حين النظر في طلبات ' تعديل إجراءات استقدام العمالة الإثيوبية وإعادة تقييم أعمال مكاتب الاستقدام والفحص الطبي وأعمار العمالة التي يتم استقدامها '.

وقالت السفارة الاثيوبية لدى البلاد في بيان لها 24 فبراير الماضي، ان «قرار حكومة بلادها بوقف ارسال العمالة المنزلية الاثيوبية هو وقف موقت، وسيتم استئناف الاستقدام مستقبلا بشكل سليم ومستدام، فور حل المشاكل المرتبطة بالتوظيف».

■ الجلال: حان الوقت لإخضاع الخدم لفحوصات دورية للتأكد من سلامتهم من أي أمراض نفسية

وقالت السفارة الاثيوبية في بيان صحافي، ان «هذا القرار اتى كنتيجة للمشاكل الحالية التي تواجه العمالة، مثل سوء المعاملة وخرق حقوق العمالة، وحالات الاعتداء والوفاة، وزيادة حالات الاتجار بالبشر، تحت مظلة مكاتب قانونية».

واضافت، انه «من اجل حماية حقوق المواطنين، ولخلق علاقة مثمرة ومستدامة بين العامل والمستقدم، ولمحاربة الاتجار بالبشر، قررت الحكومة وقف ارسال العمالة المنزلية الى الخارج اعتبارا من نوفمبر 2013، الى حين مراجعة وتعديل قوانين ونظم التوظيف، ولتصحيح الثغرات، ولخلق نظام توظيف خارجي مثمر».

وبينت ان اكثر من 81200 مواطن اثيوبي يعملون حاليا في الكويت، وتعمل الغالبية منهم كعمالة منزلية بسلام وانتاجية مع الكويتيين والاجانب الآخرين.

كما قامت وزارة الدخلية باصدار تعميم بتاريخ 16 / 2 / 2013م ينص على منع استخراج فيزا وفقا للمادة (20) للعمالة الأثيوبية (خدم).

وفي هذا السياق، اعرب النائب حمود الحمدان عن بالغ تعازيه الى ندى المقدورة الكويتية التي راحت ضحية اجرام احدى الخادمات الاثيوبيات في منطقة الصليبخات صباح امس، مؤكدا ان من شان تكرار جرائم الجاليات الاجنبية وخصوصا الاثيوبية منها ان تثير حالة عامة من القلق لدى المواطنين والمقيمين على ارض الكويت.

واضاف الحمدان في تصريح صحافي ان مثل هذه الجرائم يدفعنا الى فتح ملف العمالة، وحث الحكومة على اتخاذ الاجراءات الاستباقية قبل السماح بدخول «الخدم» الى البلاد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر التاكد من خلوهم ن اي مشاكل نفسية او عقلية، كما يتم التاكد من سلامتهم من اي امراض عضوية.

وقال: ينبغي ان تصاحب هذه الاجراءات حملات اعلامية متنوعة يتم خلالها بث رسائل توعوية بلغات عدة لكن العمالة التي تحتل جنسيات مختلفة من فهمها، يتم خلالها تنويه هذه العمالة الى طبيعة المجتمع الكويتي، بالاضافة الى حث المواطنين والمقيمين على حسن التعامل مع الاخرين التزاما لتعاليم ديننا الحنيف وعاداتنا وتقاليدنا الاصلية المبنية على احترام الاخر.

من جانبه طالب النائب خليل الصالح بوضع حد لعداونية الجالية الاثيوبية وعدم التساهل معها لعدم تكرار الجريمة البشعة التي ترتكب بين فترة واخرى، موضحا ان حادثة قتل الشابة امس تعتبر جريمة بشعة لا يمكن ان تمر مرور الكرام، لاسيما ان هذه الحادثة رقم 11 للجالية الاثيوبية في حوادث القتل والشروع بالقتل.

وقال الصالح في تصريح للصحافيين: ان عدد الجالية الاثيوبية في الكويت تجاوز الـ 80 الف والغالبية يعملون في العمالة المنزلية، مشددا على ضرورة ايقاف نزيف الدم الذي تقوم به الاثيوبيات.

طلال الجلال

الخادمة الأثيوبية المتهمة

■ التميمي: مكاتب جلب العمالة المنزلية تتحمل المسؤولية وعلى الأسر التنازل عن المخدومات الإثيوبيات

■ الكندري: وقف الاستقدام لا يكفي ونتمنى أن يكون هناك دراسة للوقوف على جرائم هذه الجالية

ودعا الصالح: النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الى ايجاد حل لعدم استخدام العمالة الاندونيسية، متسائلا لماذا يسمح باستقدام الاندونيسيات الى السعودية والامارات ولا يسمح باستقدامها الى الكويت؟، ولا ريب ان عدم السماح باستقدام العمالة من بعض الدول الاسيوية دفع مكاتب العمالة الى التوجه الى الدول الافريقية، ولابد من تحرك ملموس ليشعر المواطن بالامان.

واستغرب الصالح: عدم التحرك للتصدي لمثل هذه الحالات المفجعة ولو كان المجني عليه من الجنسية الغربية لقامت الدنيا ولم تقعد، داعيا وزير الداخلية الى اتخاذ اجراءات صارمة وحاسمة تجاه جرائم القتل المروعة، فنحن لن نلوذ بالصمت ونحن نرى الدماء البريئة تذهب هدرا.

من جهته قال النائب الدكتور حسين القويعان في تصريح للصحافيين: ان الجريمة التي حدثت امس تبرهن على عداونية فجة متاصلة في بعض النفوس، مطالبا بوقفة حازمة من الداخلية تجاه العمالة الاثيوبية، وان كانت الداخلية اوقفت استخدام الاثيوبية لكننا نطالب بعدم التجديد لمن لديهم اقامة صالحة.

بدوره حمل النائب عبدالله التميمي مكاتب جلب العمالة المنزلية مسؤولية العشوائية التي تقوم بها تلك المكاتب في استقدام هذه العمالة لديها من الجالية الاثيوبية، مؤكدا ضرورة وضع ضوابط وشروط لتلك المكاتب عند استخدام العمالة.

ورأى التميمي انه من خلال اطلاعه على بعض الاحصائيات الامنية وجد ان اكثر الجاليات ارتكابا لجرائم القتل هم من الجالية الاثيوبية وخاصة اناث.

وطلب التميمي وزارة الداخلية اتخاذ مواقف صارمة تجاه هذه العمالة من خلال استجلاء هذه الشريحة من الكويت باسرع وقت ممكن.

وقال رسالتي الى جميع الاسر الكويتية بالتنازل عن مخدوماتهم من هذه الجالية مهما تكبدوا من خسائر مادية نتيجة استقدام هذه العمالة، مطالبا وزارة الداخلية باحصاء عدد الخادمات الاثيوبيات إيذانا بابعادهم عن الكويت لتلافي ازدياد الجريمة.

وناشد التميمي وزير الداخلية باتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية والفورية لاجلاء هذه العمالة، مشيرا الى ان هذه الحادثة ليست الاولى من نوعها.

وقال: يبدو ان هذه الفئة من الجالية الاثيوبية لديها معتقد وطقوس معينة حول ارتكاب جريمة القتل.

بدوره، استنكر النائب الكندري جريمة القتل التي حصلت يوم امس وهي ليست الاولى مضيفا منذ عام ونصف العام ونحن نسمع بمثل هذه الجرائم من الحالية الاثيوبية متمنيا ان تقوم الحكومة بوضع حل لهذه الجالية ورغم انها اوقفت استقدامها لكن العدد الموجود يسبب مشكلة يستوجب دراسة هذا الامر حتى لاترتكب جرائم بحق أسرنا.

وحث الكندري على عدم المساهمة بنشر هذه الجريمة، حفاظا على مشاعر ذوي المعذورة ومشاعر الكويتيين.

قال النائب طلال الجلال ان الكويت استيقظت على حادثة مأساوية هزت البلد امس، وهي مقتل مواطنة غدرا على يد خادمة من الجنسية الاثيوبية في مشهد يندى له الجبين.

وتوجه الجلال لاسرة الفقيدة بخالص العزاء، داعيا الله ان يتغمد الفقيدة برحمته وان يسكنها فسيح جناته وان يرزق اهلها الصبر والسلوان.

وطالب الجلال بالقصاص من الخادمة التي اعترفت بجريمتها الشنعاء والتي قتلت مواطنة تنتمي لاسرة عريقة، مشهود لها بحسن الاخلاق والسمعة الطيبة، متمنيا ان تطبق عليها عقوبة الاعدام وبأسرع وقت، وان يتم السماح لوسائل الاعلام لتغطية توقيع العقوبة، حتى تكون عبرة لغيرها.

واكد الجلال ان هذا الحادث المأساوي يجعلنا نفتح معه ملف الخدم في الكويت، وما يحتويه من بلاوي، مشددا على انه حان الوقت لاخضاع الخدم لفحوصات دورية للتأكد من سلامتهم من اية امراض نفسية، وهو واجب يجب ان تقوم به وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح بالتنسيق مع وزارة الصحة.

وطالب الجلال الجهات المعنية بعمل دراسة تبين اكثر الخدم ارتكابا للجرائم من حيث الجنسية والعمر وغير ذلك، متمنيا ان تعد الامانة العامة لمجلس الامة احصائية بهذا النحو، حتى تستطيع الدولة ان تتخذ قرارا مستندا على احصائيات صحيحة بمنع استقدام الخدم من دولة معينة.

وشدد في ختام تصريحه على ان مطالبته بتشديد العقوبة على القاتلة وفتح ملف الخدم في الكويت لا يعني ازدرائه من فئة الخدم او تقليله من الدور الذي يقومون به، بل يؤكد احترامه لجميع الجنسيات وكافة الوظائف، لكن همنا الاول والاخير هو سلامة اخواننا في الكويت من اي مكروه.

عبدالكريم: تلمسنا تعاون العجمي في اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد

الكندري يعلق مساءلة وزير العدل .. والهاشم تتوعد العبيدي في إبريل

فيما أعلنت النائبة صفاء الهاشم عن نيتها تقديم استجوابا الى وزير الصحة علي العبيدي اذا لم يجيب اسئلتها، التي اعتبرها غير دستورية بشأن معهد الكويت للاختصاصات الطبية حتى نهاية شهر ابريل، علق النائب عبد الكريم الكندري استجوابه لوزير العدل نايف العجمي بعد تلمس التعاون من قبل الوزير في شأن اللائحة التنفيذية لقانون هئية مكافحة الفساد.

وقالت الهاشم في تصريح للصحافيين بمجلس الامة امس «وجهت سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة بشان معهد الكويت للاختصاصات الطبية» الذي طلبت فيه نسخة من مرسوم انشاء المعهد، ونسخة من محاضر الاجتماع، وخطة وزارات الصحة لمعالجة النقص الحاد في عدد الاطباء، وهذا حق لي، وكان رده له وجه السؤال الى الجهات المعنية للتاكد في عدم مخالفته للضوابط الدستورية، وتم موافاتنا بعدم توافق السؤال مع ضوابط السؤال البرلماني، استنادا لتفسير المحكمة الدستورية ، كما كانت الاجابة نفسها عن سؤال سياسة وزارة الصحة في طرح المناقصات الخاصة بشراء الادوية والاجهزة الطبية.

واضافت الهاشم «معالي وزير الصحة تحفر قبر مسارك الوظيفي ببيدك، بعدم ردك على هذه الاسئلة، الذي سيكون محورا في استجوابك، اذا لم تجب على السؤال الذي اعتبرته غير دستوري من الآن وحتى نهاية شهر ابريل المقبل.

الى ذلك كشف النائب عبد الكريم الكندري عن موقفه السابق من وزير العدل بشان اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد بان الوزير قام مشكور بالتواصل معه واجتمع بمكتب الوزير بحضور رئيس هيئة مكافحة الفساد للاطلاع على اللائحة وانه اطلع كذلك على المذكرات الجاهزة لكشف الزمة المالية واهم المبادئ الخاصة لمكافحة الفساد مشيدا بموقف الوزير ومعلنا عن تعليق استجوابه لوزير العدل بسبب هذا التعاون وسرعة الاستجابة فيما يخص تجهز اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد مؤكدا انه لم يكن المطلوب رأس الوزير بل تطبيق القوانين والوصول للهدف المرجو.

عبدالكريم الكندري

صفاء الهاشم

واشار الكندري بانه توجه بالسؤال البرلماني لوزيري التجارة بخصوص المرسوم رقم 2014/3 بشان النقل والاشراف على الاجهزة الفنية لبرامج التخصيص «برنامج عمليات التخصيص» بالقانون رقم 2010/37 الذي يتعلق بتنظيم عمليات التخصيص «الخصخصة» مشيرا الى انه مضى 4 اعوام ولم تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون متمنيا من وزير التجارة.

ان يتفاعل مع سؤاله البرلماني كما تفاعل وزير العدل مؤكدا بانه سيستمر بحملة من التشريعات لتطبيق القانون وعدم جعلها جدا على ورق بسبب عدم اصدار اللوائح التنفيذية لتلك القوانين.

اقترح صيانة وترميم جميع المكتبات العامة بالبلاد

عسكر يطالب بإنشاء قناة تعليمية للطلبة

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بإنشاء قناة تعليمية تعنى بتدريس جميع المراحل الدراسية، فيما يلي نصه:

من المعروف ان الأمة التي تتراجع فيها حقيبة التعليم امة يحدق بها الخطر من كل حدب وصوب، لذا من واقع حرصنا على النهوض بالعملية التعليمية في البلاد ومساعدة ابنائنا في جميع مراحلهم التعليمية، نرى ضرورة بث قناة تلفزيونية لتدريس جميع المواد الدراسية في جميع المراحل التعليمية من المرحلة الابتدائية إلى التعليم الجامعي مع استخدام احدث الطرق التكنولوجية المتطورة في ذلك والعمل على الاستفادة من تجارب بعض النماذج العربية في هذا الصدد ولنبدأ من حيث ما انتهى الآخرون ، بهدف نهضة تعليمية، مع أهمية إيجاد جسور من التواصل بين المعلم وطلبته عن طريق الشبكة العنقودية، إضافة إلى قيام تلك القناة بدور حيوي في محاربة ظاهرة الدروس الخصوصية التي باتت تمثل عبئا ثقيلا على كاهل الأسرة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

إنشاء قناة تلفزيونية تعليمية تعنى بتدريس جميع المراحل الدراسية وجميع المواد المقررة وخاصة من الفصل السابع إلى الفصل الثاني عشر وباحدث الطرق التدريسية العالمية.

كما قدم العنزي اقتراحا برغبة في صيانة وترميم وإعادة تأهيل جميع المكتبات العامة في البلاد، فيما يلي نصه:

الثقافة هي عماد المجتمع والتنمية البشرية، وتنص المادة (14) من الدستور على انه «ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي» ولما كانت المكتبات العامة الموجودة في مختلف المناطق من أهم روافد المعرفة للمواطنين فإنها اليوم كواجهة ثقافية مهملة وتحتاج إلى صيانة وترميم.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

«صيانة وترميم وإعادة تأهيل جميع المكتبات العامة الموجودة في مختلف محافظات ومناطق الكويت وتزويدها باحدث الأجهزة الالكترونية والكتب الحديثة».

المنطقة قديمة ومتهالكة وأصبحت آيلة للسقوط في أي لحظة

البغيلي: تجاهل الحكومة لتثمين قطعة 66 في الفروانية ينذر بوقوع كارثة

استغرب عضو المجلس البلدى احمد البغيلي تجاهل الحكومه للقطعة 66 في الفروانية على الرغم من تقديمه للعديد من الاقتراحات لتثمينها في اسرع وقت محذرا من احتمالية وقوع كارثة لان بيوت المنطقة قديمة ومتهالكة وأصبحت آيلة للسقوط في أي لحظة.

وقال البغيلي انه من غير المقبول ان تتناسى الحكومه ازمه سكان القطعه 66 التي غزاها العزاب بالاضافه الى وجود العديد من المشكلات منذ سنوات وفقدانها لمعايير الأمن الاجتماعي

واضاف ان منطقة الفروانية من اهم المناطق في الكويت، ويجب حل ملفها كما حل من قبلها ملفات في مناطق اخرى لان القطعة 66 عبارة عن بيوت متهالكة وقديمة، وتعتبر هي المنطقة الوحيدة السكنية في الفروانية، في حين ان كل ما يحيط بها سكن استثماري وبنايات عالية تكشف البيوت الصغيرة

واكد ان مانطالب فيه الحكومة ليس بأمر تعجيزي وانما نطلب مساواه هذه القطعه ببعض المناطق مشيرا الى ان المطالبات بتحويلها الى استثماري لن تتوقف

واوضح ان لدينا اتجاه الى وضع ملف المنطقه امام سمو رئيس مجلس الوزراء ليجد لنا حلنا في هذه المشكله التي حاولنا مرارا وتكرارا مع وزراء ومسؤولين لانجازه الا ان الوضع مازل كما هو وكاننا كنا نتحدث مع انفسنا مشيرا الى ان سكان القطعه يواجهون مشكله حقيقيه ويجب الالتفات اليهم .